



قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية

مجلة البحوث والدراسات الاسلامية

<https://djisrs.dws.gov.iq> الصفحة الرئيسية للمجلة:

تأثير التحديث على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العراقي ١٩٢١-١٩٥٨ -  
دراسة تاريخية

## The Impact of Modernization on Social and Economic Relations in Iraqi Society 1921 to 1958 – A Historical Study

م.م. باسم ثائر أحمد عبد/وزارة التربية - المديرية العامة لتربية صلاح الدين\*

### Abstract

Keywords:

Modernization,  
Iraq, monarchy,  
social relations,  
economic  
relations, social  
structure.

This historical and analytical research examines the impact of modernization on social and economic relations in Iraq during the monarchy (1921 to 1958). The study traces the structural transformations in Iraqi society with the establishment of the modern state under the British Mandate and its formal independence in 1932, highlighting the social changes (such as family relations and the role of women and youth) and economic changes (such as the mode of production, wealth distribution, and standard of living) that resulted from modernization projects. The research adopts the historical and analytical method, drawing on reliable primary and secondary sources, to investigate the manifestations of state and societal modernization—such as the construction of government institutions, the army, infrastructure, and the exploitation of oil—and to demonstrate how these changes reflected the traditional social structure (tribal and rural systems), and on state-society relations. The findings concluded that modernization during that era was selective and unbalanced. Despite the strengthening of central state institutions and the emergence of educated and urban classes, feudal relations persisted in the countryside, and migration to cities worsened, leading to profound social and economic imbalances. The research also showed that economic modernization policies focused on oil extraction and traditional agriculture while neglecting industrial and human development, which reinforced a rentier economy and the dominance of a small class of large landowners and merchants. These combined factors contributed to increased political awareness and popular discontent, paving the way for radical changes after 1958. The research concludes with recommendations that emphasize the importance of studying the Iraqi historical experience to draw lessons about managing social and economic modernization processes in a more comprehensive and balanced manner.

\* Corresponding author **Instructor. Asst. Basem Thaer Ahmed Abd/Salah al-Din Education Directorate**

[bassim.th19@st.tu.edu.iq](mailto:bassim.th19@st.tu.edu.iq)

## معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: ٢٠٢٦/٢/٤م

المراجعة: ٢٠٢٦/٢/١٠م

القبول: ٢٠٢٦/٢/٢٠م

التحديث، العراق، الحقبة

الملكية، العلاقات الاجتماعية،

العلاقات الاقتصادية، البنية

الاجتماعية.

## ملخص

يستعرض هذا البحث التاريخي التحليلي تأثير التحديث على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في العراق خلال الحقبة الملكية (١٩٢١ الي ١٩٥٨). يتتبع الدراسة التحولات البنوية في المجتمع العراقي مع تأسيس الدولة الحديثة تحت الانتداب البريطاني ثم استقلالها الشكلي عام 1932، مسلطة الضوء على التغيرات الاجتماعية (كالعلاقات الأسرية ودور المرأة والشباب) والتغيرات الاقتصادية (كنمط الإنتاج وتوزيع الثروة ومستوى المعيشة) التي نتجت عن مشاريع التحديث. اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي بالاستناد إلى مصادر أولية وثانوية موثوقة، لتقصي مظاهر تحديث الدولة والمجتمع - مثل بناء المؤسسات الحكومية والجيش والبنية التحتية واستغلال النفط - وتبيان كيفية انعكاسها على البنية الاجتماعية التقليدية (النظام العشائري والريفي) وعلى العلاقات بين الدولة والمجتمع. توصلت النتائج إلى أن التحديث في تلك الحقبة كان انتقائياً وغير متوازن؛ فعلى الرغم من تعزيز مؤسسات الدولة المركزية وبروز فئات متعلمة ومدنية، استمرت العلاقات الإقطاعية في الريف وتفاقت الهجرة نحو المدن، مما أدى إلى اختلالات اجتماعية واقتصادية عميقة، كما أظهر البحث أن سياسات التحديث الاقتصادية ركزت على استخراج النفط والزراعة التقليدية مع إهمال التنمية الصناعية والبشرية، مما عزز اقتصاداً ريعياً وهيمنة طبقة قليلة من كبار ملاك الأراضي والتجار على الثروة، هذه العوامل مجتمعة أسهمت في زيادة الوعي السياسي والسخط الشعبي، ومهدت الطريق لتغييرات جذرية بعد عام ١٩٥٨. يختتم البحث بتوصيات تؤكد أهمية دراسة التجربة التاريخية العراقية لاستخلاص دروس حول إدارة عمليات التحديث الاجتماعي والاقتصادي بشكل أكثر شمولية وتوازن.

## ١. المقدمة التاريخية والسياقية:

شهد العراق مطلع القرن العشرين تحولا جذريا بانتقاله من حكم الدولة العثمانية إلى مرحلة الانتداب البريطاني ثم تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 بتنصيب الأمير فيصل ملكاً (آل كمال الدين، ١٩٧١، صفحة ٥٢٦)، جاءت هذه الحقبة في ظل تغيرات إقليمية ودولية كبرى أعقبت الحرب العالمية الأولى، واتسمت بمحاولات حثيثة لدمج العراق في العصر الحديث عبر بناء مؤسسات دولة مركزية (حكومة وبرلمان شكلي ودستور) وتطوير البنية التحتية وتنشيط الاقتصاد. وقد تميزت تلك الفترة بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ حيث اندلعت انتفاضات وتمردات عديدة في العقدين ١٩٢٠ الي ١٩٤٠، بما في ذلك ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني 1920 (آل كمال الدين، ١٩٧١، صفحة ٤٩٧)، ومحاولات انقلابية أبرزها انقلاب بكر صدقي 1936 للمزيد حول تفاصيل الانقلاب ينظر: (الشوك، ٢٠٢١، صفحة ٦)، ورغم إعلان استقلال العراق عام 1932، ظل النفوذ البريطاني حاضراً عبر المعاهدات والاتفاقيات التي قيدت سيادته، خاصة في مجالات الدفاع والاقتصاد. اقتصادياً، ورث العراق اقتصاداً متخلفاً تغلب عليه الزراعة التقليدية وعلاقات إنتاج شبه إقطاعية في الريف، ودور محدود للمدن في النشاط الاقتصادي (العجيلي، ٢٠٢١، صفحة ١٠)، في خطاب تتويجه عام 1921 أقر الملك فيصل الأول بتردي الأوضاع قائلاً إن البلاد أصبحت "خالية من أسباب الراحة والسعادة" بعد أن كانت مهد الحضارة (الزبيدي، ٢٠٢٠)، خلال الثلاثينات والأربعينات، بدأ تدريجياً ظهور موارد النفط التي سرعان ما ستغير معالم الاقتصاد؛ فقد اكتُشف النفط بكميات تجارية عام

1927، إلا أن عوائده استمرت محدودة للدولة حتى عقد الخمسينات (محمد، ٢٠٠٧، صفحة ٢٢٨) في الوقت ذاته، أخذت معالم التحديث الاجتماعي بالظهور تدريجياً في المدن الكبرى كبغداد والبصرة والموصل، من خلال افتتاح مدارس حديثة وظهور صحافة وطنية ونشاط جمعيات أهلية وثقافية. بيد أن هذه المظاهر ظلت محدودة النطاق ولم تمسّ قطاعات واسعة من المجتمع الذي احتفظ بتقاليد الموروثة. هكذا، مثل المجتمع العراقي في ١٩٢١ الي ١٩٥٨ ساحة صراع بين عناصر التحديث (الدولة الحديثة والاقتصاد النفطي والمدن المتنامية) وبين البنى التقليدية (العشائرية والإقطاعية والعلاقات الأسرية القديمة). تهدف هذه المقدمة إلى رسم المشهد التاريخي العام الذي سنتناوله الدراسة بمزيد من التفصيل عبر محاورها المختلفة.

## ١.١. مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول فهم طبيعة ومدى تأثير عمليات التحديث التي شهدتها العراق خلال العهد الملكي على بنائه وعلاقاته الاجتماعية والاقتصادية، فعلى الرغم من كثرة الدراسات عن تاريخ العراق السياسي في تلك الحقبة، لا يزال هناك نقص في التحليل المتعمق لكيفية تغير العلاقات الاجتماعية (داخل الأسرة وبين فئات المجتمع) والعلاقات الاقتصادية (بين ملاك الأراضي والفلاحين، وبين الدولة والقطاع الخاص، وبين الحضر والريف) بفعل عوامل التحديث، يسعى البحث إلى معالجة تساؤل أساسي هو: هل أدى التحديث بين عامي 1921 و١٩٥٨ إلى إعادة تشكيل المجتمع العراقي بصورة إيجابية تواكب العصر، أم أنه أحدث اختلالات جديدة وعمق الفوارق التقليدية القائمة؟ وتتنبق عن هذا التساؤل العام مشكلات فرعية عديدة، مثل: التوتر بين القديم والجديد في القيم الاجتماعية،

من خلال نموذج العراق، وذلك باختبار فرضيات مثل نظرية التحديث وعدم التوازن بين التغيير المادي والقيمي. كما يهدف البحث إلى توفير مادة تاريخية يمكن أن تقارن بحالات أخرى في المنطقة، مما يعمق فهم العلاقة بين التحديث الاجتماعي-الاقتصادي والاستقرار السياسي.

### ٣.١. أهمية البحث:

- **أهمية تاريخية:** تكمن الأهمية التاريخية للبحث في تسليط الضوء على حقبة مفصلية من تاريخ العراق الحديث، فقد شهدت السنوات ١٩٢١ - ١٩٥٨ وضع اللبنة الأولى لبناء الدولة العراقية وتكوين الهوية الوطنية في ظل الملكية، كما شهدت إرهابات التحديث التي مهدت لتحولات ما بعد ثورة 1958. فهم تلك الفترة يساعد في تفسير الكثير من الظواهر اللاحقة في تاريخ العراق، سواء استمرار بعض البنى الاجتماعية التقليدية أو بروز قوى اجتماعية جديدة ساهمت في التغيير السياسي.
- **أهمية مجتمعية:** يوفر البحث فهماً أعمق لجذور المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في العراق من خلال تتبع نشأتها تاريخياً. فالكثير من التحديات التي يواجهها المجتمع العراقي اليوم - كالثنائية بين الريف والحضر، أو الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط، أو قضايا تمكين المرأة - يمكن فهمها بشكل أوضح في ضوء تطورها خلال الحقبة المدروسة. بذلك يساهم البحث في تعزيز الوعي المجتمعي بالتاريخ الاجتماعي-

والازدواجية في بنية الاقتصاد بين قطاع ريعي حديث وقطاع تقليدي متخلف، إضافة إلى استيضاح دور سياسات الدولة التحديثية في التمهيد للاضطرابات التي انتهت بسقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨ تتمثل مشكلة البحث إذن في الكشف عن أوجه التأثير المحددة للتحديث على نسيج المجتمع العراقي اجتماعياً واقتصادياً، وتحليل ما إذا كانت تلك التأثيرات قد أسست لتنمية مجتمعية أم ولدت توترات مهدت للتغيير الثوري اللاحق.

### ٢.١. أهداف البحث:

- **أهداف علمية (معرفية):** فهم وتحليل التطورات الاجتماعية والاقتصادية في العراق خلال 1921-1958 بشكل علمي معمق، وذلك لسد فجوة معرفية في تأريخ هذه الحقبة. يسعى البحث إلى توثيق تأثير سياسات التحديث (مثل إصلاحات التعليم وبناء المؤسسات الاقتصادية واستغلال النفط) على بنية المجتمع وعلاقاته، والمساهمة في أدبيات التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للعراق الحديث.
- **أهداف تطبيقية:** الاستفادة من دروس التجربة العراقية في التحديث خلال القرن العشرين لاستخلاص عبر قابلة للتطبيق في الوقت الحاضر. فبمفهوم نجاحات وإخفاقات التحديث في الحقبة الملكية، يمكن لصناع القرار والباحثين استنباط سياسات تنموية أكثر توازناً تراعي التركيبة الاجتماعية وتحول دون تكرار أخطاء الماضي (مثل إهمال الريف أو تهميش فئات اجتماعية معينة).
- **أهداف معرفية/نظرية:** إثراء النقاش النظري حول عمليات التحديث في المجتمعات التقليدية

الجنوب العراقي ذي الطابع العشائري الزراعي، والمناطق الوسطى ولا سيما بغداد ومحيطها حيث تركزت الإدارة المركزية، إضافة إلى الشمال الذي شهد تفاعلات خاصة في ظل وجود أقليات عرقية ودينية وتأثيرات مختلفة للتحديث. ومع أن التركيز الجغرافي الأكبر سيكون على مراكز التحديث (المدن ومعامل التنمية الاقتصادية)، فإن الدراسة لا تغفل امتداد تأثير هذه العمليات إلى الأطراف الريفية والصحراوية ضمن الدولة العراقية.

#### ٥.١. منهجية البحث:



يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي الذي يجمع بين الوصف والتفسير. في شقه الوصفي، تم جمع المعلومات التاريخية من المصادر الأصلية حول سياسات التحديث وأوضاع المجتمع العراقي بين ١٩٢١ إلى ١٩٥٨. وفي شقه التحليلي، جرت معالجة تلك المعلومات ضمن إطار يربط السبب والنتيجة ويستكشف العلاقات بين المتغيرات (مثلاً، كيف أثر إنشاء مشروع ري أو طريق حديث على هجرة الفلاحين إلى المدينة) تم تقسيم الدراسة إلى محاور تمثل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وتحليل كل محور باستخدام منهجية المقارنة الزمنية

الاقتصادي للعراق وأهمية تبني سياسات تنموية تراعي هذا السياق التاريخي.

• **أهمية بحثية وأكاديمية:** يُعد هذا البحث إضافة نوعية لحقل الدراسات التاريخية الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط. فمن خلال منهجية متعددة الأبعاد (اجتماعية واقتصادية وسياسية) يقدم البحث نموذجاً لدراسة حقبة تاريخية بأسلوب يجمع بين السرد التاريخي والتحليل الموضوعي المدعم بالمصادر. كما قد يستفيد الباحثون المهتمون بتاريخ العراق أو نظريات التحديث من النتائج والتحليلات المقدمة، سواء بمقارنتها بحالات أخرى أو ببناء أبحاث مستقبلية تستند إليها.

#### ٤.١. الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

يركز البحث على الحقبة الملكية في العراق (1921-1958) من الناحية الزمنية. تبدأ الدراسة من عام 1921 الذي يؤرخ لتأسيس المملكة العراقية تحت الانتداب البريطاني وحكم الملك فيصل الأول، وتنتهي عند عام 1958 الذي شهد سقوط النظام الملكي بقيام ثورة 14 تموز وإعلان الجمهورية. تمثل هذه الفترة إطاراً زمنياً متسقاً لبحث تأثيرات التحديث ضمن سياق نظام سياسي واجتماعي واحد (النظام الملكي الهاشمي). أما الحدود المكانية فتشمل جغرافية الدولة العراقية ضمن حدودها المعترف بها في تلك الحقبة، مع التركيز على المجتمع العراقي ككل بكافة مكوناته الحضرية والريفية. تمتد الرقعة المكانية من المدن الرئيسية (بغداد -بوصفها العاصمة ومركز الثقل الحضاري، والبصرة والموصل - كمراكز إقليمية مهمة) إلى الأرياف والبادي التي تأثرت بعمليات التحديث الإداري والاقتصادي. وعليه يغطي البحث التحولات في

(رصد التغيير عبر العقود) والمقارنة المكانية (بين مناطق أو فئات اجتماعية مختلفة). كما تم توظيف المنهج الاستقرائي باستخلاص استنتاجات عامة من الحالات والأمثلة التاريخية الخاصة.

#### ٦.١.١. مصطلحات الدراسة وتعريفاتها:

• **التحديث:** يقصد به في سياق هذه الدراسة سلسلة العمليات والإصلاحات التي تبنتها الدولة والمجتمع للتحويل من الأنماط التقليدية إلى الأنماط الحديثة خلال القرن العشرين. يشمل ذلك بناء مؤسسات الدولة الحديثة (الإدارية والسياسية)، اعتماد التكنولوجيا والبنية التحتية المتطورة (كشبكات المواصلات والاتصالات)، تحديث الاقتصاد (تنمية القطاعات الحديثة مثل النفط والصناعة، وإدخال أساليب زراعة حديثة)، وكذلك تحديث القيم الاجتماعية (مثل انتشار التعليم النظامي، وتغيير دور المرأة والشباب)، إن التحديث مفهوم مركب يمس مختلف جوانب الحياة، وتختلف وتيرته ونتائجه باختلاف البيئات الاجتماعية. في العراق ١٩٢١ إلى ١٩٥٨. ارتبط التحديث بمشاريع الدولة المدعومة بريطانياً ثم الوطنية، الهادفة إلى نقل المجتمع إلى مرحلة الحداثة مع الحفاظ جزئياً على البنى التقليدية لضمان الاستقرار (فكرة، ٢٠١٧).

• **العلاقات الاجتماعية:** تشير إلى شبكة الروابط والتفاعلات بين أفراد المجتمع وفئاته، وتتضمن علاقات القرابة والأسرة (كعلاقة الآباء بالأبناء، وعلاقة الزوج بالزوجة ضمن الأسرة الممتدة أو النووية)، وعلاقات الجيرة والمجتمع المحلي، وعلاقات الطبقات الاجتماعية (كعلاقة

الملاك بالفلاحين، أو التجار بالحرفيين). في هذه الدراسة ننظر إلى كيف تأثرت هذه العلاقات بقوى التحديث، مثل انتقال الناس من القرى إلى المدن وما صاحب ذلك من تفكك بعض الروابط التقليدية، أو ظهور طبقة وسطى متعلمة أثرت على العلاقات بين النخب والعامّة (فكرة، ٢٠١٧، الصفحات ٤٩٧-٥٠٢).

• **العلاقات الاقتصادية:** يقصد بها أنماط التفاعل الاقتصادي بين مختلف الجهات في المجتمع، مثل العلاقة بين أصحاب الأراضي الزراعية (الإقطاعيين) والفلاحين الذين يعملون لديهم، وبين أرباب العمل والعمال في الحواضر الصناعية الناشئة، وكذلك العلاقة بين الدولة كجهة مالكة أو منظمة للاقتصاد وبين القطاع الخاص والجمهور المستهلك. تشمل العلاقات الاقتصادية أيضاً آليات توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع (مثلاً نسبة الثروة التي تملكها شريحة صغيرة من كبار الملاك مقابل بقية الشعب)، وأنماط التبادل التجاري بين المدن والأرياف. ستبحث الدراسة كيف تبدلت هذه العلاقات بفعل التطورات كتوسع اقتصاد النفط وهيمنة الدولة على الموارد (مما خلق اقتصاداً ريعياً)، وبفعل دخول أنماط إنتاج حديثة أدت لتهميش بعض الفئات التقليدية (مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٥).

• **البنية الاجتماعية:** يقصد بها التركيب العام للمجتمع، بما فيه من طبقات وفئات ومؤسسات اجتماعية. في الحالة العراقية خلال العهد الملكي، تشمل البنية الاجتماعية: الطبقة

بحث دور التحديث في تغيير مكانتها) (بطاطو، ٢٠٠٠، الصفحات ٨٩-٩٢).

- **الحقبة الملكية (١٩٢١ - ١٩٥٨) : مصطلح** يشير إلى فترة نظام الحكم الملكي الهاشمي في العراق منذ تأسيسه بعد الحرب العالمية الأولى حتى سقوطه في 14 تموز 1958. تميزت هذه الحقبة بوجود دستور وبرلمان وانتخابات شكلية، وبعلاقات خاصة مع بريطانيا بموجب معاهدات 1922 ثم 1930، وبالتناوب على الحكم بين نخب سياسية محدودة (مجموعة من رؤساء الوزراء أبرزهم نوري السعيد)، وهي الفترة التي شهدت أيضاً الأسس الأولى للتنمية الاقتصادية) تأسيس مجلس الإعمار في الخمسينات (والتحديث الاجتماعي) نشأة أولى المدارس الحديثة، والجامعات، والمنظمات النسوية. (ويستخدم المصطلح بالتبادل أيضاً مع عبارة العهد الملكي أو المملكة العراقية . التركيز في الدراسة سيكون على هذه الفترة بوصفها وحدة زمنية متكاملة تميزت بسمات سياسية واجتماعية خاصة ( Hans J & Heine, 2009, pp. 151-154).

## ٢. التحليل الرئيسي عبر المحاور الأربعة:

- ١.٢. المحور الأول : التأثير على العلاقات الاجتماعية: شهدت العلاقات الاجتماعية في العراق خلال ١٩٢١ الي ١٩٥٨ تحولات ملموسة تحت وطأة التحديث، رغم أن وتيرة التغيير الاجتماعي كانت أبطأ وأعدت من التغييرات المادية كالاقتصاد والبنية التحتية . فيما يلي نستعرض تأثيرات التحديث على ثلاثة جوانب أساسية من العلاقات الاجتماعية :علاقات الأفراد

التقليدية من كبار ملاك الأراضي وزعماء العشائر، والطبقات الفقيرة من الفلاحين والعمال، والطبقة الوسطى الناشئة من متعلمين وموظفي دولة وتجار صغار. وتشمل أيضاً الهياكل الاجتماعية الموروثة كالعشيرة والقبيلة كمؤسسة تضامن وانتساب، وكذلك المؤسسات الحديثة (كالجيش، الجهاز البيروقراطي، النوادي الاجتماعية). يُستخدم مصطلح البنية الاجتماعية لوصف كيفية توزيع السلطة والنفوذ والقيم ضمن المجتمع. (معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦، الصفحات ١١-١٢) ستتناول الدراسة أثر التحديث على هذه البنية، مثلاً: هل تراجع الدور التقليدي لشيوخ القبائل أمام تمدد نفوذ الدولة؟ هل برزت تركيبة طبقية جديدة مبنية على التعليم والوظائف الحكومية بدلاً من ملكية الأرض وحدها؟

- **المجتمع العراقي ١٩٢١-١٩٥٨ :** يُقصد به سكان العراق الذين عاشوا ضمن حدود المملكة العراقية في الفترة المذكورة. تركيبة هذا المجتمع متنوعة اثنياً ودينيًا (عرب وكرد وتركمان، مسلمين سنة وشيعة ومسيحيين ويهود وغيرهم)، وموزعة بين الحضر والريف. وعند الإشارة إلى المجتمع العراقي في الدراسة يُقصد الكيان الاجتماعي ككل بما فيه من جماعات مختلفة، مع التركيز على القواسم المشتركة للتجربة التاريخية في ظل الحكم الملكي. أي أنّ التحليل يسعى للتعميم على مستوى المجتمع ككل مع مراعاة الاختلافات الداخلية عند اللزوم) مثال: قد نميز بين أوضاع المرأة في المدن مقابل الريف عند

بمجتمعهم المحلي، والأدوار الاجتماعية للرجال والنساء، وعلاقات الأجيال فيما بينها.

١. العلاقات بين الأفراد والمجتمع (تفكك الروابط التقليدية وتشكل الولاءات الحديثة) : مع تأسيس الدولة الحديثة وتوسع سلطتها، تراجعت تدريجياً بعض أنماط العلاقات التقليدية القائمة على الانتماء العشائري أو المناطقي، وبرزت مكانها ولاءات قومية ووطنية أوسع نطاقاً. فقد سعت الدولة الملكية إلى دمج السكان ضمن هوية وطنية عراقية جامعة (جاسم خ.، الصفحات ٢٣٧-٢٣٨)، عبر سياسات مثل الخدمة العسكرية الإلزامية والتعليم الحكومي، مما أدى إلى اختلاط أبناء مناطق وعشائر مختلفة في المؤسسات العسكرية والمدنية. هذا الانخراط في مؤسسات حديثة غير علاقة الفرد بمحيطه؛ فبعد أن كان ولاء الفرد الأول لعشيرته أو طائفته في العهد العثماني، باتت الدولة ومؤسساتها مرجعية هامة تنظم شؤون حياته اليومية. على سبيل المثال، نظام المحاكم والقانون المدني الذي أدخله البريطانيون ثم طوره العراقيون قلّص من اعتماد الناس على الأعراف العشائرية في حل النزاعات، فصار اللجوء إلى القضاء الحديث رمزاً لعلاقة جديدة بين المواطن والدولة تقوم على الحقوق والواجبات بدل علاقات الولاء الشخصي. لكن هذا التحول لم يكن سلساً أو شاملاً؛ إذ استمرت العشائرية قوية خصوصاً في الأرياف، واستمر زعماء القبائل يمارسون نفوذهم الاجتماعي، بل وحصل العديد منهم على مقاعد في البرلمان لضمان تمثيلهم. هكذا يمكن القول إن التحديث خلق وضعاً اجتماعياً مزدوجاً: مديني حديث إلى حد ما، مقابل ريفي تقليدي، مع تفاعلات مستمرة بينهما (الطائي، ٢٠٢٢، الصفحات ٢١٣-٢٤٠).

٢. تغير الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء: حملت حقبة التحديث في العراق بوادر تغير في توزيع الأدوار بين الجنسين، بالرغم من أن المجتمع ظل محافظاً في أغلبه. بالنسبة للرجال، أدى انتشار التعليم الحديث وفرص الوظائف الحكومية إلى بروز جيل جديد من المتعلمين إلى جانب الأجيال الأكبر سناً من المشايخ والتجار التقليديين. أصبحت مكانة الرجل الاجتماعية تقاس ليس فقط بنسبه العشائري أو ثروته الموروثة، بل أيضاً بتحصيله العلمي ومهنته (موظف حكومي، ضابط في الجيش، معلم... إلخ). وقد اعتبر الالتحاق بالجيش أو الوظيفة الحكومية مساراً لتحسين المكانة الاجتماعية للرجل الريفي أو ابن العائلة الفقيرة، فصار الموظف أو الضابط ينال قدراً من الاحترام ربما يفوق مكانة أبيه الفلاح أو الحرفي. هذا أسهم في تفكيك بعض البنى الأبوية التقليدية داخل الأسرة الممتدة، حيث بات للشباب صوتٌ وتأثير أكبر مستمد من تعليمهم أو راتبهم الحكومي، ما أضعف إلى حد ما سلطة كبار السن غير المتعلمين في العائلة. أما بالنسبة للنساء، فقد ابتدأت مسيرة بطئية ولكن مهمة نحو تحديث دور المرأة ومكانتها. شهدت بغداد ومدن رئيسية أخرى تأسيس أولى المدارس النظامية للبنات حوالي عام 1920 لتلبية لمطالبات النخبة المثقفة (شبكة تلفزيون الشرق الأوسط، ٢٠٢٣) وبحلول الثلاثينات، ظهرت حركة نسوية مبكرة قادتها سيدات من الطبقة الوسطى والمتعلمة أسسن نوادي نسوية وجمعيات خيرية. فعلى سبيل المثال تأسس نادي النهضة النسائية عام 1923 كأول منظمة نسائية عراقية، وضمت سيدات مطالبات بتحسين تعليم المرأة وإزالة الحجاب وتحديث دورها الاجتماعي (جلوب و صالح، ٢٠٢٣، صفحة ٣٧٣)، ورغم أن نشاط هذه الجمعيات كان محصوراً بالنخب

التقليدي (الدشداشة والعقال) مما عكس اختلافاً ظاهرياً في أسلوب الحياة والقيم. أيضاً ظهر تغير في سلطة رب الأسرة: فالشباب المتعلم الذي يعمل في المدينة ويكسب معاشاً بات أقل خضوعاً لأوامر والده مقارنة بالسابق، بل ربما أصبح هو المعيل للأسرة الكبيرة، فنشأ نوع من إعادة توزيع السلطة داخل العائلة الموسعة. كذلك من مظاهر الفجوة الجيلية، اختلاف المواقف السياسية: فكثيراً ما مال الشبان إلى معارضة الحكومة والانخراط في التظاهرات المطالبة بالاستقلال التام أو بالحقوق الدستورية، في حين ارتأى كبار السن (خصوصاً الوجهاء وشيوخ العشائر) الحفاظ على العلاقة الودية مع السلطة حفاظاً على المكتسبات والمصالح. ومثلت وثبة يناير 1948 مثلاً على ذلك؛ حيث قاد الطلبة (وهم شباب) انتفاضة في بغداد ضد المعاهدة البريطانية، بينما تكلأ العديد من زعماء المجتمع التقليديين في تأييدها (الفتلاوي و الزبيدي، ٢٠١٧، الصفحات ٨٦-٨٧) ومع أن التحديث عموماً وسّع آفاق الأجيال الجديدة، فقد ولد أيضاً صراعاً نفسياً وثقافياً لدى الشباب أنفسهم بين احترام تقاليد آبائهم ورغبتهم في التمرد عليها. هذا الصراع الجيلي ظل كامناً طيلة العهد الملكي وبلغ ذروته عندما انحاز جزء كبير من الجيل الشاب) ضباط الجيش والمتقنين (إلى خيار الثورة على النظام القديم عام 1958، وهو ما يمكن اعتباره تنويجاً للتوتر المتراكم بين قيم الحداثة التي تبناها هؤلاء والقيم المحافظة للنظام الاجتماعي السابق.

### ٢.٢. المحور الثاني: التأثير على العلاقات الاقتصادية:

أحدث التحديث في العراق الملكي تغيرات جوهرية في العلاقات الاقتصادية، سواء بين فئات المجتمع أو في بنية الاقتصاد ككل. ويمكن تتبع ذلك عبر: التحول

في المدن، إلا أنها مهدت الطريق لتغير نظرة المجتمع تدريجياً نحو عمل المرأة وتعليمها. في الخمسينات ظهرت نساء في مجالات التعليم والصحة كمعلمات وممرضات، وشاركت المرأة العراقية في الحركات السياسية (مثل رابطة الدفاع عن حقوق المرأة 1952 المرتبطة بالحزب الشيوعي). ومع ذلك يجب التنويه أن الغالبية الساحقة من نساء العراق، خاصة في الريف، لم تتأثر كثيراً بهذه الموجة وظلت أدوارهن تقليدية في إطار الأسرة. فظلت المرأة الريفية تعمل في الحقل والأسرة تحت إشراف الرجل، واستمر الزواج المبكر متفشياً. أي أن تأثير التحديث على دور النساء كان محدوداً اجتماعياً لكنه رمزياً بفتح الطريق أمام نهضة أكبر بعد 1958 عندما حصلت المرأة على حقوق سياسية وقانونية أوسع.

### ٣. العلاقات بين الأجيال (الشباب وكبار السن) :

خلقت عمليات التحديث فجوة متزايدة بين جيل الآباء الذين ترعرعوا في ظل القيم العثمانية والتقليدية، وجيل الأبناء الذين اكتسبوا قيماً وطموحات جديدة عبر التعليم الحديث والانخراط في الحياة العامة. برز الشباب المتعلم في الأربعينات والخمسينات كقوة اجتماعية فاعلة، قادت المظاهرات والنشاطات الوطنية ضد الاستعمار وعرفت بـ"شباب النهضة". هؤلاء الشبان - سواء كانوا طلاباً في المدارس والكلية العسكرية أو موظفين حديثين - تبنوا أفكاراً حديثة نسبياً مثل القومية العربية أو الاشتراكية أو تحرير المرأة، مما سبب صداماً أحياناً داخل الأسر التقليدية التي رأت في بعض هذه الأفكار خروجاً عن المألوف. على سبيل المثال، شاعت ظاهرة ارتداء الشباب للباس الغربي (البذلة وربطة العنق) في المدن، وقص الشعر على الطريقة الأوروبية، بينما استمر الجيل الأكبر بلبس الزي

الاقتصادية دولياً ومحلياً: دولياً عبر جعله مورداً مهماً للطاقة للدول الصناعية وميداناً لاستثمارات الشركات الغربية، ومحلياً عبر توفير مورد مالي ضخم للخزينة استخدمته الحكومة في مشاريع تطويرية ضمن ما عرف بمجلس الإعمار (1950) الذي خصصت له عائدات النفط لتنفيذ خطط تنمية في مجالات الري والموصلات والإسكان ورغم تلك المشاريع، فإن اعتماد الاقتصاد على النفط رسّخ طبيعة ريعية أضعفت تنوع العلاقات الاقتصادية؛ إذ انخفضت مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى نسبياً وأصبح الإنفاق الحكومي (الممول نفطياً) هو المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية. (الكعبي، ٢٠١٩، الصفحات ٦٣-٦٤).

**جدول (١) : مقارنة اجتماعي-اقتصادي بين الوضع في العراق قبل التحديث (ما قبل ١٩٢١) وبعد التحديث (حتى ١٩٥٨) في مجالات التعليم، الصحة، الاقتصاد، والبنية الاجتماعية: (الجدول من عمل الباحث) بالاعتماد على (العجيلي، ٢٠٢١) (الناهي، مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي، ١٩٥٥) (الكعبي، ٢٠١٩) (عكار، ٢٠١٢)**

المجال	قبل التحديث (قبل ١٩٢١)	بعد التحديث (١٩٥٨-١٩٢١)
التعليم	-تعليم ديني وتقليدي محدود في الكتابيب والمدارس العثمانية -نسبة أمية مرتفعة جداً	-تأسيس مدارس حديثة للبنين والبنات -إنشاء جامعة بغداد (١٩٥٧) -توسع التعليم في المدن
الصحة	-ضعف البنية الصحية -ندرة المستشفيات والأطباء -ارتفاع معدلات الوفيات والأوبئة	-إنشاء مستشفيات حكومية -تحسين التلقيح والرعاية الصحية في المدن

في هيكل الاقتصاد الوطني مع دخول موارد جديدة كالنفط، والتغير في أنماط الإنتاج والتوزيع بين الريف والحضر، وأخيراً أثر التحديث على مستويات المعيشة والتفاوت الاقتصادي بين الفئات.

**١. هيكل الاقتصاد العراقي وتأثير التحديث: قبل** عشرينات القرن العشرين، كان الاقتصاد العراقي تقليدياً وزراعياً بالدرجة الأولى، قائماً على نمط الإقطاع الزراعي حيث كبار ملاك الأراضي) معظمهم زعماء عشائر منحهم العثمانيون ثم البريطانيون ملكية الأراضي (يشرفون على زراعة مساحات شاسعة بواسطة فلاحين أجراء أو شركاء بالمحصول. مع بدء الانتداب البريطاني، سعى البريطانيون إلى استغلال موارد العراق ودمجه في الاقتصاد العالمي كمصدر للمواد الخام. فتم في عام 1925 منح امتيازات نفطية لشركة نفط العراق (2, Alnasrawi, 1994, p. 2) (IPC) المملوكة لتحالف شركات أجنبية (العبيدي، ١٩٨١، الصفحات ٤٥-٦٠)، وبدأ استخراج النفط فعلياً عام ١٩٢٧. شكّل اكتشاف النفط نقطة تحول كبرى: فرغم أن عوائده لم تكن كبيرة للحكومة العراقية في البداية (حيث حصلت الدولة على نسبة ضئيلة ثابتة من الأرباح لم تتجاوز 5%)، إلا أنه أدخل العراق عصر الاقتصاد الريعي النفطي تدريجياً، بحلول الخمسينات وبعد إبرام اتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات عام 1952، تضاعفت حصة الدولة من الإيرادات النفطية وزاد إنتاج النفط بشكل هائل (2, Alnasrawi, 1994, p. 2).

الزيادة في إنتاج النفط وإيرادات الدولة العراقية بعد اتفاقية 1952 يتضح قفزة كبيرة في إنتاج النفط خلال بضع سنوات، وما صاحبها من ارتفاع في دخل الدولة. لقد أدى هذا التطور إلى تغيير علاقات العراق

## ٢. أنماط الإنتاج والتوزيع: من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد حضري ريعي:

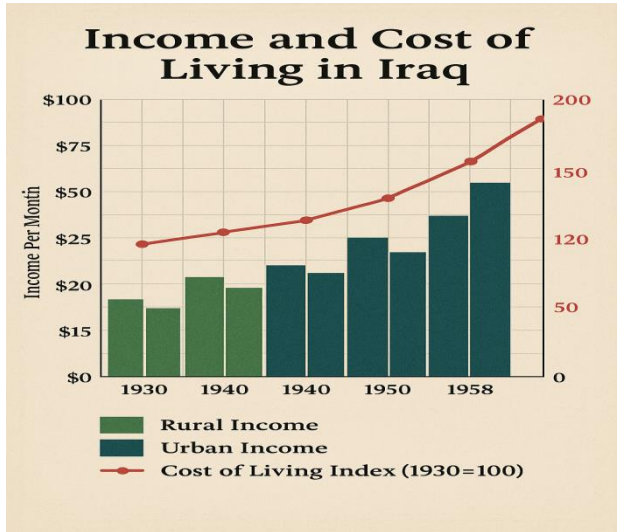
تميز الاقتصاد العراقي خلال العهد الملكي بسيطرة القطاع الزراعي التقليدي، حيث كانت الزراعة تشكل المصدر الرئيسي للدخل الوطني وتوظف نسبة كبيرة اعتمد هذا القطاع على نظام من القوى العاملة إقطاعي، حيث امتلك كبار الملاك مساحات واسعة من الأراضي، بينما عمل الفلاحون فيها دون حقوق ملكية، مما أدى إلى تفاوت كبير في توزيع الدخل والثروة على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين الإنتاج الزراعي، مثل إنشاء مشاريع الري والسدود، إلا أن الإنتاجية ظلت منخفضة بسبب بقاء العلاقات الإنتاجية التقليدية دون تغيير (الناهي، مقدمة في الإقطاع ونظام في المقابل، . الاراضي، ١٩٥٥، الصفحات ٢١-٢٣) لم تحظ الصناعة باهتمام كافٍ من قبل الدولة، حيث اقتصر الاستثمارات الصناعية على مشاريع محدودة أدى ذلك إلى بقاء مثل معامل النسيج والإسمنت الاقتصاد العراقي ذا طابع ثنائي: قطاع زراعي تقليدي واسع النطاق، وقطاع حديث محدود يشمل النفط هذا النمط .وبعض الخدمات المدنية في المدن الاقتصادي ساهم في تعزيز الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الريف والحضر، حيث تركزت الثروة والفرص في المدن، بينما ظل الريف يعاني من الفقر والتهمة (البرازي، ١٩٦٦، صفحة ٤٣) مع تحسن البنية التحتية، مثل بناء الطرق وخطوط السكك الحديدية، توسعت حركة السلع بين الريف والمدينة أدى ذلك إلى دخول المنتجات الصناعية المستوردة إلى الأسواق الريفية (علي، ٢٠١٨)، مما أثر سلباً على كما برزت المدن كمراكز .الحرف اليدوية المحلية لتجميع المحاصيل الزراعية وتصريفها للتصدير، مما

-انخفاض نسبي في معدلات الوفيات		
-اقتصاد زراعي تقليدي يعتمد على الإقطاع	-دخول النفط كمصدر رئيسي للدخل	الاقتصاد
-ضعف في البنية التحتية والأسواق المحلية	-إنشاء مجلس الإعمار ومشاريع التنمية	
-استمرار التفاوت الطبقي والريعي		
-هيمنة النظام العشائري والقرابي	-ظهور طبقة وسطى متعلمة في المدن	البنية الاجتماعية
-تركز النفوذ بيد كبار الملاك وشيوخ العشائر	-دخول المرأة مجال التعليم والعمل	
	-تراجع جزئي للسلطة التقليدية	

يعرض هذا الجدول مقارنة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في العراق قبل التحديث (ما قبل عام ١٩٢١) وبعد التحديث حتى عام ١٩٥٨، حيث يبيّن التحولات التي طرأت في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد والبنية الاجتماعية. يتضح أن العراق انتقل من نمط تقليدي تغلب عليه الأمية والضعف في البنية الصحية والاقتصاد الإقطاعي، إلى نمط يشهد بعض مظاهر الحداثة كتأسيس المدارس والجامعات، وتحسين الخدمات الصحية، وظهور الاقتصاد النفطي، وبرز طبقة وسطى مدنية. ومع ذلك، فقد بقيت مظاهر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي قائمة، مما يعكس طبيعة التحديث غير المتوازن الذي جمع بين عناصر الحداثة وبقايا البنية التقليدية .

غير أن هذا الانتقال لم يكن مخططاً بشكل الزراعة (فقر الريف) متوازن، بل جاء حصيلة عوامل دفع (فرص المدينة)، ما جعله انتقالاً مشحوناً وجذب (Vadim, 2021) بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية

٣. مستوى المعيشة والتفاوت الاقتصادي: أحد أهداف التحديث المعلنة كان رفع مستوى معيشة المواطنين عبر التنمية. لكن الواقع التاريخي يظهر أن التحسن في مستوى الحياة طال شريحة محدودة ولم يعم الأغلبية. فمن جانب، تحسنت إلى حد ما نوعية الحياة في المدن



بفضل مشاريع البنية التحتية وزيادة الإنفاق الحكومي كذلك انخفضت معدلات الوفيات قليلاً نتيجة تحسين الخدمات الصحية في المدن وتوفير اللقاحات، مما رفع متوسط العمر المتوقع بشكل طفيف في تلك الفترة (سوسه و الخفاجي، ٢٠٢٢، صفحة ١٥١).

ولكن في المقابل، فإن الغالبية الريفية والمناطق الفقيرة في المدن لم تلحظ تحسناً يُذكر في معيشتها، وربما تضررت في بعض الجوانب. فالفلاحون ظلوا يعيشون ظروفًا صعبة للغاية: مساكن طينية بلا خدمات، وانعدام الرعاية الطبية أو التعليمية تقريباً،

أدى إلى تحول العديد من ملاك الأراضي إلى رجال أعمال يتاجرون بالمحاصيل، وتطورت طبقة من الوسطاء والتجار تربط الفلاح بالسوق العالمي (الريعي، ١٩٨٩، الصفحات ٦٦-٦٧-٦٨)، على الرغم من هذه التحولات، ظلت كفة القوة في العلاقات الاقتصادية لغير صالح الفلاح والعامل البسيط؛ فالملاك الكبار والتجار والمستثمرون كانوا المستفيدين الأكبر من تشير الدراسات إلى أن توزيع الفوائد الاقتصادي نسبة صغيرة من كبار الملاك كانت تسيطر على معظم الأراضي الزراعية الخصبة، في حين كان صغار وقد المزارعين معدمين أو يملكون مساحات ضئيلة أدى قانون تسوية الأراضي لعام ١٩٣٢ إلى تملك رؤساء العشائر مساحات واسعة رسمياً، مما زاد تركّز هذا الوضع استمر بلا إصلاح حقيقي. الثروة بأيديهم حتى نهاية العهد الملكي، مما عني أن تحديث الاقتصاد لم يصحبه عدالة في التوزيع (حمودي و عيادة، على مستوى التوزيع. ٢٠١٥، الصفحات ٥-٦) الجغرافي، عانت العلاقات الاقتصادية من اختلال بين تركّز الاستثمار الحكومي وفرص العمل: مركز ومحيط الجديدة في بغداد والمدن الكبرى، بينما ظل الريف (سنناقشها) وكانت النتيجة هجرة داخلية كبيرة. مهملاً في محور البنية الاجتماعية) أدت إلى اكتظاظ المدن بالعاطلين والفقراء، وارتفاع تكاليف المعيشة فيها مقابل وهكذا، فالأنماط الاقتصادية الحديثة. تدنيها في الريف جذبت الناس بعيداً عن الزراعة، مغيرةً (في المدن) وبحلول منتصف. أنماط كسب العيش التقليدية الخمسينات أصبح الاقتصاد العراقي حضرياً في جانب إذ نجد نسبة متزايدة من السكان تعيش على: كبير منه رواتب حكومية أو أعمال في القطاع الخدمي والتجاري في المدن، بينما تقل نسبة من يعتمدون كلياً على

طبقيّة واجتماعية جديدة أو ما يمكن تسميته إعادة تشكيل الطبقات (عبدالله، ٢٠٢٤، الصفحات ١٣٦٨ - ١٣٧٢).

١. النظام العشائري والقبلي: ورثت الدولة العراقية عند نشأتها مجتمعاً عشائرياً بامتياز خاصة في الريف، فمعظم سكان الأرياف والبوادي كانوا ينتظمون في قبائل لها شيوخ تتمتع بسلطات عرفية واسعة. وقد أدركت السلطة الجديدة (الملك والحكومة تحت النفوذ البريطاني) أنه لا يمكن إلغاء هذه البنية بين ليلة وضحاها، بل يجب استيعابها ضمن إطار الدولة. لذلك تبنت سياسة إدماجية وانتقائية تجاه العشائر: فمن جهة، سنّت قوانين تهدف إلى تسكين البدو الرحّل وتشجيعهم على الاستقرار والزراعة، ومن جهة أخرى عززت نفوذ شيوخ العشائر موضعياً وأشركتهم في مؤسسات الدولة (كالبرلمان ومجالس الإدارة المحلية) لضمان ولائهم. مثال على ذلك، قانون تسوية حقوق الأراضي لعام 1932 الذي تم بموجبه تثبيت ملكية الأراضي باسم رؤساء العشائر الكبيرة بدلاً من المشاعية التقليدية (بطاطو، ٢٠٠٠، الصفحات ٢١-٢٢ و ٤٣)، هذا الإجراء منح الشيوخ سلطة اقتصادية رسمية على أراضٍ شاسعة، وحوّل الكثير منهم إلى إقطاعيين كبار يملكون صكوكاً قانونية بالأرض والفلاحين مجرد مستأجرين لديهم. وفعلياً، أدى ذلك إلى تقوية بنية العلاقات الإقطاعية بدل إضعافها، ما يتناقض ظاهرياً مع التحديث. غير أن هدف الدولة كان خلق طبقة موالية تدعم الحكم المركزي، حتى لو كانت الوسيلة تكريس البنى التقليدية بصيغة حديثة (ملكية خاصة للأرض). وهكذا نجد تناقضاً: فبينما يفترض أن التحديث يفكّ سلطات القبيلة، نجد الدولة الملكية تستخدم القبيلة كأداة حكم. مع ذلك، حدثت تغييرات

واعتماد على المواسم الزراعية التي كثيراً ما خيّبت الآمال بسبب تقلبات المناخ أو استئثار الملاك بمعظم العوائد، وبشكل عام، اتسعت فجوة اللامساواة طبقة الأغنياء من شيوخ الأراضي وكبار التجار وحتى بعض السياسيين راكمت ثروات (سوسه و الخفاجي، ٢٠٢٢، الصفحات ١٥٢-١٥٣)، بينما بقيت الأغلبية تكافح لتحصيل الكفاف. فعلى سبيل المثال، في سنوات الجفاف أو انخفاض أسعار المحاصيل كان الفلاحون يغرقون في الديون للتجار أو المرابين، ما يبقّهم في حلقة فقر مفرغة (Alnasrawi, 1994)

خلاصة القول، أن التحديث الاقتصادي خلق فرص جديدة وأنتج نمواً اقتصادياً كلياً (بفضل النفط خصوصاً)، لكنه في نفس الوقت أعاد تشكيل العلاقات الاقتصادية بطريقة عززت نمط الاقتصاد الريعي غير المنتج، وأبقت شريحة كبيرة من المجتمع على هامش التنمية، كذلك لم تتجح الدولة في تلك الفترة في وضع نظام فعّال لإعادة توزيع الثروة (كضرائب تصاعديّة أو إصلاح زراعي)، وبالتالي استمر التفاوت الاقتصادي الحاد سمةً رئيسية للعلاقات الاقتصادية حتى ١٩٥٨. مما زرع أسباب التذمر الاجتماعي والسخط الذي سينفجر لاحقاً في نهاية العهد الملكي.

٣.٢. المحور الثالث: التأثير على البنية الاجتماعية للمجتمع:

يقصد بالبنية الاجتماعية مجموعة الطبقات والنظم الاجتماعية التي يتألف منها المجتمع. وقد تعرضت البنية الاجتماعية العراقية في 1921-1958 لتغييرات تحت ضغط التحديث، بالرغم من مقاومة بعض الأجزاء التقليدية فيها. نركز هنا على ثلاثة محاور: النظام العشائري والقبلي وما طرأ عليه، العلاقة بين المدن والقرى (الحضر والريف)، وظهور تركيبة

كأنها قرى كبيرة ببنية تحتية هشة .مقابل ذلك، شهد الريف نزيفاً سكانياً وإهمالاً تنموياً، مما فاقم الفجوة الحضارية بين المدينة والقرية .في المدينة وُجد التعليم الحديث والمستشفيات والكهرباء وبعض الرفاهية النسبية، بينما بقيت القرية غارقة في ظلام الأمية وافتقار الخدمات .أثر هذا الاختلاف على العلاقات بين سكان المدن والقرى؛ فمن جهة، اعتمدت المدينة على موارد الريف (الأيدي العاملة والغذاء) لكنها نظرت إليه نظرة دونية كمكان للتخلف، ومن جهة أخرى شعر أبناء الريف بالاغتراب وربما الحسد تجاه حياة المدينة، ما خلق شيئاً من التوتر الثقافي .ورغم عمليات التحديث، لم تتمكن الدولة من تحقيق تنمية متوازنة تقرب المسافة بين الحضر والريف .بقي التواصل بينهما في إطار اقتصادي استغلالي غالباً) موارد تستخرج من الريف لتصرف عائداتها في المدينة(، ولم يحصل تفاعل اجتماعي متكافئ .ومع حلول نهاية الخمسينات، كانت نسبة سكان المدن قد ارتفعت كثيراً (بغداد قد تصل إلى نحو ٢٠% من سكان البلد أو أكثر)، مشكّلة طبقة مدينية متنوعة تضم موظفين ومتقنين وكذلك عمال فقراء .وفي المقابل تشكل في الريف طبقة فلاحية فقيرة واسعة تكابد ظروف المعيشة الصعبة أو تهاجر تبعاً .هذه الازدواجية بين المدينة والريف التي رسخها نمط التحديث غير المتكافئ ستترك بصمة عميقة على المجتمع العراقي؛ إذ ظل الولاء للعشيرة والقرية قوياً لدى المهاجرين حتى بعد سكنهم في المدن) فاستمرت الروابط القروية في أحياء بغداد مثل تسمية أحياء بأسماء المدن أو العشائر التي ينحدر سكانها منها). كما ظهر في المدينة نوع من العصبية المناطقية، هذه كلها انعكاسات لبنية اجتماعية تعيد تشكيل نفسها في ضوء حركة الهجرة والتحديث

ضمنية: فبعض الأعراف القبلية تراجعت أهميتها أمام سلطة القانون؛ مثلاً عادة السنة العشائرية (وهي اجتماع عشائري لحل النزاعات) قلت الحاجة إليها في المدن بسبب وجود المحاكم الرسمية. (الناهي، مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي، ١٩٥٥، الصفحات ٢٢-٢٣ و ٥٦ و ٦٣) .

٢. العلاقة بين المدن والقرى (الحضر والريف) : لعل من أبرز آثار التحديث اختلال التوازن بين المدن والريف .في بداية العهد الملكي، كانت غالبية السكان تسكن الريف وتعمل بالزراعة، بينما المدن قليلة الحجم تلعب دوراً إدارياً وتجارياً محدوداً .مع التحديث، تغير هذا النمط بشكل دراماتيكي .فاستحدثت الطرق وسكك الحديد وربط مناطق البلاد بمركزية بغداد جعل المدن أكثر تأثيراً و حزباً. بدأت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة منذ الثلاثينات ولكنها تضاعفت في الخمسينات نتيجة عوامل مختلفة: منها تدهور ظروف الزراعة بسبب العلاقات الإقطاعية المجحفة، وحالات جفاف أو فيضانات دفعت الفلاحين لترك أراضيهم، إضافة إلى توفر بعض فرص العمل أو المعونات في المدن خلال مشاريع الإعمار .أفرز هذا الوضع نمطاً سكانياً جديداً؛ إذ نمت مدن مثل بغداد بمعدلات غير مسبوقة .تشير الإحصائيات إلى أن عدد سكان بغداد تضاعف عدة مرات في غضون عقود، حتى باتت العاصمة وضواحيها تشكل نسبة متزايدة من سكان العراق مقارنة بالسابق (جاسم ع.، صفحة ١٢) .لكن نمو المدن كان أسرع من قدرة استيعابها اقتصادياً وخدماتياً، فظهرت حولها أحزمة من الأحياء الفقيرة يقطنها المهاجرون) معروفة بمصطلح "الصرايف - " أي أكوخ الصفيح - على أطراف بغداد). هذه الظاهرة وصفها بعض الباحثين بأن المدن "تريفت"، أي أصبحت

وجود إطار دستوري ومؤسسات حديثة في خلق ثقافة سياسية جديدة تدريجياً بين النخب؛ ظهرت صحافة ناقدة أحياناً، وتبلورت تيارات فكرية (ليبرالية، محافظة، قومية، يسارية) سعت للتأثير في الحكم. على أن التحديث السياسي الحقيقي ظل محدوداً، فالنظام بقي تقليدياً في جوهره قائماً على العلاقات الشخصية والولاءات. كما أن الجيش الذي يعد مؤسسة حديثة بتكوينه وتنظيمه، بدأ يتطلع لدور سياسي مع امتلاكه القوة؛ فقاد الفريق بكر صدقي أول انقلاب عسكري عام 1936 مطالباً بإصلاحات، مما أدخل سابقة تدخل العسكر في السياسة. وشهدت الأربعينات انقلابات ومحاولات انقلابية (كحركة رشيد عالي الكيلاني 1941) كشفت هشاشة النظام السياسي. ومع نهاية العهد الملكي، كان المشهد السياسي مزيجاً من الحداثة التقليدية: مؤسسات شكلية بلا ديمقراطية حقيقية، دولة مركزية قوية لكنها تعتمد على دعم زعماء اجتماعيين تقليديين في الوقت ذاته كان هناك إحساس عام خصوصاً بين المتعلمين بأن النظام السياسي عاجز عن تمثيل التطلعات الشعبية في الاستقلال التام والتنمية، ما أدى لنمو المعارضة السرية والعلنية (بطاطو، ٢٠٠٠).

٢. العلاقة بين الحكومة والمجتمع (الوعي السياسي الشعبي والاحتجاج): سعى الحكم الملكي منذ البداية إلى إضفاء شرعية عبر تحقيق بعض التحديث والتنمية، لكنه واجه اختبار علاقة الدولة بالمجتمع في عدة مناسبات. خلال عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، كان عامة الناس في معظمهم خارج إطار السياسة، باستثناء الثورات العشائرية هنا وهناك احتجاجاً على الضرائب أو سياسات الأراضي. تغير ذلك تدريجياً مع توسع التعليم ووسائل الاتصال الحديثة (كالإذاعة التي

الحضري (المحمداوي، ٢٠٠٥، الصفحات ٢٢٧-٢٢٨).

٤.٢. المحور الرابع: التأثير على الحياة السياسية والاقتصادية (علاقات الدولة والمجتمع):

لا يمكن فصل التحديث الاجتماعي والاقتصادي عن المجال السياسي، إذ أثرت التحولات المذكورة على شكل الدولة العراقية وعلاقتها بالمجتمع، وعلى السياسات العامة خاصة الاقتصادية منها. سنبحث هنا تأثير التحديث على: النظام السياسي وطبيعة الحكم الملكي، العلاقة بين الحكومة والمجتمع (بما في ذلك بروز الوعي السياسي الشعبي)، وأخيراً السياسات الاقتصادية على صعيد الاستثمار والتجارة الخارجية في ظل التحديث.

١. النظام السياسي (بون الديمقراطية الشكلية والمركزية السلطوية): تأسست المملكة العراقية كملكية دستورية برلمانية نظرياً، لكن الواقع السياسي تأثر بشدة ببنية المجتمع التقليدية وهيمنة النفوذ البريطاني. لقد أدخل البريطانيون والمؤسسون العراقيون مظاهر حديثة مثل الدستور (أقر عام 1925) والبرلمان المنتخب، والأحزاب السياسية (وإن كانت محدودة التأثير قانونياً). ولكن هذه المظاهر ظلت شكلية إلى حد بعيد، إذ تركزت السلطة الحقيقية في يد الملك وعدد قليل من السياسيين المخضرمين (مثل نوري السعيد) الذين تداولوا السلطة التنفيذية (الحسني، ١٩٨٨)، كانت الانتخابات غالباً مزورة أو موجهة لصالح مرشحي الحكومة أو زعماء العشائر الموالين، مما أفقد البرلمان دوره الرقابي الفعلي. وكان الملك يتمتع بصلاحيات حل البرلمان وتعيين وعزل رؤساء الوزراء، وهي صلاحيات استخدمت للحفاظ على نهج الحكم المطلوب من قبل البلاط والبريطانيين. ورغم ذلك، فقد ساهم

أموال النفط خصوصاً بعد 1952، تأسس مجلس الإعمار بوصفه هيئة تخطيط مركزية للمشاريع الكبرى. ضح المجلس استثمارات في البنية التحتية (بناء جسور وطرق مثل مشروع طريق بغداد-البصرة السريع، سدود كسد دوكان (1954 وفي الزراعة) مشروع ري الحلة والديوانية). (هذه الاستثمارات أدارتها الدولة مباشرة بتمويل عوائد النفط وقروض دولية (مثلاً قرض من البنك الدولي عام 1950 كما ذكر). ومع أن كثيراً من المشاريع لم يكتمل حتى 1958 أو لم يؤت ثماراً فورية، إلا أنها وضعت أسساً اقتصادية حديثة كالربط بين مناطق البلاد وتوسيع الرقعة الزراعية. بالمقابل، ظلت الاستثمارات الخاصة المحلية ضعيفة؛ فلم تُشجّع الدولة كثيراً رأس المال المحلي على الدخول في الصناعة، ربما لتحاشي منافسة نفوذ طبقة الملاك أو بسبب غياب الخبرة. أما الاستثمار الأجنبي، فتركز في قطاع النفط الخاضع لشركات غربية كبرى بموجب عقود امتياز طويلة الأمد. لم يُسمح عملياً باستثمارات أجنبية متنوعة في قطاعات أخرى، باستثناء بعض البنوك التجارية الأجنبية التي افتتحت فروعاً، وذلك بسبب الحساسية السياسية من الهيمنة الاقتصادية الأجنبية. في الحقيقة، كان العراق في تلك الحقبة مرتبباً اقتصادياً بالغرب عبر تصدير النفط واستيراد معظم احتياجاته الصناعية والزراعية (السيارات والآلات، وحتى الرز والسكر أحياناً) (السماك، الصفحات ٧٣-٧٩-٨٧-٩١). وقد انضم العراق إلى حلف بغداد 1955 المدعوم غربياً في جزء منه أملاً بالحصول على مساعدات تقنية وعسكرية من الولايات المتحدة وبريطانيا (الكاتب، ٢٠٠٩، صفحة ٢٧)، غير أن هذا التحالف جرّ معارضة شعبية حادة لأن الرأي العام اعتبره تكريساً

دخلت الخدمة في العراق عام 1936، والصحف المطبوعة التي انتشرت نسبياً) وتراكم المظالم. بدأت شريحة المثقفين والطلبة تقود الرأي العام، فاندلعت أولى الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق في 1948 (انتفاضة الوثبة) رفضاً لمعاهدة بورتسموث المجحفة التي أرادت الحكومة مع بريطانيا. خرجت مظاهرات عارمة في بغداد سقط فيها شهداء، واضطرت الحكومة للتراجع عن المعاهدة. شكّلت تلك الوثبة نقطة تحول في علاقة المجتمع بالحكومة؛ إذ أدركت السلطة أن هناك رأياً عاماً لم يعد بالوسع تجاهله كلياً. تكرر المشهد عام 1952 فيما عرف بـ"انتفاضة تشرين" حيث عمّت احتجاجات على الأوضاع ومنع نشاط الأحزاب (خاصة بعد حظر الحزب الشيوعي وحزب الاستقلال)، مما اضطر الملك لإعلان الأحكام العرفية. هذه الأحداث وغيرها تعني أن الوعي السياسي الشعبي قد تنامي كأحد ملامح التحديث (فشرائح من المجتمع) عمال، طلاب، كسبة (باتت تتجاوب مع قضايا سياسية عامة كإنهاء النفوذ البريطاني أو تحسين المعيشة والمشاركة في الحكم. ومع أن أدوات الضبط والقمع الحكومية استطاعت احتواء هذه الحركات وقتياً، إلا أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم دخلت طوراً جديداً اتسم بارتفاع سقف التوقعات الشعبية من الدولة. الناس باتوا يطالبون الدولة بوظائف وتنمية وعدالة اجتماعية) وهي مطالب غداها خطاب التحديث الحكومي نفسه) (المؤمن، ١٩٧٩، الصفحات ١١٩-١٢١-١٢٣).

٣. سياسات التحديث الاقتصادية (الاستثمار والتصدير وعلاقات الاقتصاد الخارجي): على صعيد الاقتصاد السياسي، انتهجت الحكومات الملكية سياسات لتحديث الاقتصاد وجذب الاستثمارات، لكن في إطار هيمنة الدولة المركزية والتحالف مع الغرب داخلياً، مع توفر

للتبعية، فانعكس ذلك على السياسة الاقتصادية أيضاً حيث صار التعاون مع المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفيتي) مرفوضاً رسمياً رغم محاولات قوى وطنية الدفع نحوه (فريجة، ٢٠١٨، الصفحات ٤٥-٤٧)، وهكذا اتسمت التجارة الخارجية العراقية في العهد الملكي بأنها أحادية الاتجاه: صادراتها الأساسية نفط (تشكل أكثر من ٩٠% من إجمالي قيمة الصادرات في منتصف الخمسينات) إلى أسواق أوروبا وأمريكا، و وارداتها بضائع مصنعة من نفس تلك الدول. أدى هذا الوضع الريعي والتجاري إلى ارتهان الاقتصاد لتقلبات السوق العالمية ولمصالح الشركات الأجنبية (عيسى، ٢٠٢٥، الصفحات ٢٦١-٢٦٢).

باختصار، أثرت مساعي التحديث على السياسة العراقية بجعل بنيتها أكثر تعقيداً: دولة ذات مظهر حديث لكن بتحالفات تقليدية، مجتمع سياسي واع لكنه مُهمّش عن القرار، واقتصاد وطني بمؤشرات نمو لكنه غير متوازن اجتماعياً. كل هذه العوامل تفاعلت لتضع العراق على مشارف تغيير جذري في نهاية الخمسينات.

### ٣. الخاتمة: أبرز النتائج والتوصيات:

تناول هذا البحث بالتحليل جوانب متعددة من تأثير التحديث على المجتمع العراقي في الفترة ١٩٢١ - ١٩٥٨، ويمكن إيجاز أبرز النتائج التي توصل إليها بما يلي:

- تحديث انتقائي غير متوازن: اتضح أن عمليات التحديث التي تبنتها الدولة الملكية أدت إلى قيام مؤسسات حديثة وبنية تحتية جديدة، ولكنها في الوقت ذاته حافظت على كثير من البنى التقليدية أو أعادت إنتاجها بشكل جديد. فمثلاً، رغم إنشاء برلمان ودستور حديث،

بقيت السلطة الفعلية في يد نخب تقليدية وتحالفات عشائرية، ورغم تدفق عائدات النفط وتأسيس مشاريع عمرانية، ظل الريف العراقي غارقاً في علاقات إقطاعية تعود للقرون الماضية. هذا التحديث غير المتكافئ خلق اختلالات مجتمعية بين طبقات وفئات مختلفة.

- تحولات اجتماعية وثقافية ملموسة: شهدت الحقبة نمو طبقة وسطى متعلمة ومتمدنة لعبت دوراً بارزاً في تغيير المشهد الاجتماعي والثقافي. ظهرت قيم جديدة تتعلق بالوطنية والهوية العراقية الجامعة، وتراجعت بعض العزلة التي كانت تفصل بين مكونات المجتمع. كما بدأ دور المرأة العراقية بالتحول تدريجياً عبر التعليم والنشاط الاجتماعي في المدن، وبرز وعي لدى الشباب بمفاهيم سياسية واجتماعية حديثة. ومع ذلك، استمرت قيم الأسرة الممتدة والعشيرة والدين تؤثر بعمق في سلوك الأفراد، مما يعني أن التحول القيمي كان بطيئاً وتدرجياً ولم يُنجز تماماً ضمن هذه الفترة.

- تغيرات اقتصادية بنيوية: على الصعيد الاقتصادي، انتقل العراق خلال تلك العقود من اقتصاد زراعي محدود إلى اقتصاد نفطي ريعي يشكل النفط فيه العمود الفقري، أدى ذلك إلى تحسين موارد الدولة المالية لكن دون تنويع حقيقي للإنتاج. بقيت الصناعات التحويلية ضعيفة والزراعة تقليدية. وأسهمت سياسات الدولة الاقتصادية في زيادة الاعتماد على الإنفاق الحكومي، ما عزز دور الدولة كلاعب اقتصادي أول. وفي نفس الوقت، لم يستفد

تحديثي أن يراعي تحقيق تنمية متوازنة تشمل الإصلاح الاجتماعي (مثل التعليم الشامل والرعاية الصحية وتحديث الريف) بالتوازي مع التنمية الاقتصادية والبنية التحتية. فلو رافق زيادة عوائد النفط آنذاك إصلاح زراعي حقيقي وتحسين لأوضاع الفلاحين لربما تجنّب العراق جزءاً من الاضطرابات اللاحقة.

• **إشراك القوى الاجتماعية في عملية التحديث:** من الدروس أيضاً أن استبعاد فئات مجتمعية واسعة من المشاركة في الثمار السياسية والاقتصادية للتحديث يخلق حالة احتقان. عليه، توصي الدراسة بضرورة تمكين المجتمع مدنياً وسياسياً أثناء مراحل التحديث - كالسماح بتكوين نقابات ومنظمات مجتمع مدني مستقلة ومؤثرة - لضمان أن يكون التحديث عملية تشاركية وليست مفروضة من أعلى فقط. تجربة العهد الملكي أظهرت أن تحديثاً فوقيّاً دون إشراك القاعدة الشعبية أدى إلى انعزال السلطة وسقوطها.

• **الحفاظ على الإرث الإيجابي للتحديث ومعالجة سلبياته:** بالرغم من النهاية الدراماتيكية للحقبة الملكية، إلا أنها أرست أسساً مهمة لاستمرار الدولة العراقية (مثل المؤسسات الإدارية والبنى التحتية الأساسية والتعليم الحديث). لذلك ينبغي تقييم تلك التجربة بشكل موضوعي لاستخلاص الإيجابيات - كتقاليد الخدمة المدنية والنظام المالي المستقر - والبناء عليها، وفي نفس الوقت تلافي الأخطاء - كعدم المساواة المناطقية والاجتماعية. إن فهم التاريخ الاجتماعي الاقتصادي بهذا الشكل سيساعد

معظم السكان من الثروة المتولدة، فتوسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء واستمرت مستويات المعيشة المتدنية لشريحة واسعة، خاصة في الأرياف وأطراف المدن.

• **توترات سياسية وتمهيد للتغيير:** كشفت الدراسة كيف أدى التحديث إلى بروز قوى اجتماعية جديدة - طلاب، عمال، ضباط - باتت تنافس النخب التقليدية وتطالب بدور أكبر. حصل استقطاب بين نظام ملكي محافظ مدعوم من الإقطاعيين وبعض كبار التجار، وبين معارضة وطنية حديثة التكوين تضم مثقفين وحركات شعبية. ونتيجة للإحباط من عدم عدالة التنمية وكبح الحريات، تزايد السخط الشعبي كما تجلّى في انتفاضات 1948 و1952. وبالتالي يمكن القول إن التحديث في إطار النظام القديم ولّد عوامل هدمه: فالنظام لم يستطع استيعاب نتائج التحديث الاجتماعية (مثل ارتفاع وعي الناس وتطلعهم للمشاركة والعدالة) ضمن بنيته الجامدة، فكان التغيير العنيف عام 1958 شبه محتم كحصيلة للتناقضات المتراكمة.

وانطلاقاً من هذه النتائج التاريخية، يمكن تقديم توصيات أو دروس مستفادة ذات صلة ليس فقط بفهم التاريخ بل أيضاً لصناع السياسات المعاصرين وعلماء الاجتماع:

• **أهمية التوازن في مشاريع التحديث:** توضح التجربة العراقية أن التركيز المفرط على جانب واحد (كالتطوير الاقتصادي المادي) مع إهمال الجوانب الاجتماعية والمؤسسية يمكن أن يؤدي إلى اختلالات خطيرة. لذا، ينبغي لأي مشروع

الطموح الحداثي ومتطلبات العدالة الاجتماعية والاستقرار المجتمعي؟ إن إعادة قراءة التجربة العراقية من هذا المنظور لا تعزز فقط فهمنا لماضي الدولة والمجتمع، بل تمنح أدوات نقدية لتحليل سياسات التنمية الراهنة، ما يجعل من التاريخ ليس مجرد سجل للماضي، بل مختبراً مفتوحاً لصياغة مستقبل أكثر اتزاناً وإنصافاً.

### قائمة المصادر

١. احمد ابريهي علي. (١٨، ٩، ٢٠١٨). الهجرة من الريف الى المدينة هل تختلف في العراق عن النمط العالمي. تاريخ الاسترداد ١٧ / ٦ / ٢٠٢٥، من الحوار المتمدن:  
<https://m.ahewar.org/s.asp?aid=٦١١٩١١&r=&>
٢. اسماء فريجة. (٢٠١٨). سياسة الاحلاف العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية حلف بغداد ١٩٥٥ م أنموذجاً. الجزائر: جامعة محمد بوضياف - المسيلة/ كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.
٣. اسماعيل نوري ميسر الربيعي. (١٩٨٩). تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢. رسالة ماجستير (غير منشورة)، بغداد: جامعة بغداد.
٤. الباحث. (بلا تاريخ). مجموعة مصادر.
٥. باسم فائر احمد العجيلي. (٢٠٢١). الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٨. تكريت صلاح الدين: جامعة تكريت.

العراق) وأي بلد مشابه (في تخطيط مستقبل أكثر استقراراً، لأن التاريخ مرشد للتنمية: يبين ما الذي نجح وما الذي أخفق ولماذا.

بالختام، تبرز نتائج هذا البحث أهمية النظر إلى التحديث بوصفه ظاهرة تاريخية مركبة تتشابك فيها الأبعاد السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية، ويتداخل فيها المحلي مع الخارجي ضمن سياق زمني محدد. لقد أظهرت تجربة العراق في الحقبة الملكية (١٩٢١-١٩٥٨) أن مشاريع التحديث لم تكن مجرد عملية تقنية أو إدارية، بل كانت فعلاً سياسياً واجتماعياً أحدث تحولات بنيوية عميقة في المجتمع، وأعاد صياغة العلاقة بين الدولة والفئات الاجتماعية، دون أن يفضي بالضرورة إلى تنمية شاملة أو استقرار دائم. فالطابع الانتقائي وغير المتوازن للتحديث، وارتباطه بالبنية التقليدية ومصالح النخبة، أسفر عن تشوهات في البنية الاجتماعية وعن فجوات في توزيع الثروة والمعرفة والسلطة، ما مهد الطريق لتغييرات جذرية لاحقة. بهذا المعنى، تساهم الدراسة في إعادة تأطير فهمنا لتجربة التحديث العراقية ليس كمجرد انتقال من التقليد إلى الحداثة، بل كمجال للصراع بين قوى محافظة وأخرى صاعدة، بين خطاب رسمي إصلاحى وممارسات بنيوية مقيدة. وتؤكد النتائج أن فهم مسارات التحديث يتطلب تجاوز القراءات التبسيطية، والعودة إلى جذورها التاريخية المركبة لفهم توازنات القوى، والهويات الاجتماعية، وأنماط الهيمنة والتفاوض داخل الدولة والمجتمع. وعليه، تقدم هذه الدراسة أساساً نظرياً وتحليلياً يمكن أن يُبنى عليه في بحوث مقارنة مستقبلية تتناول أنماط التحديث في مجتمعات عربية أو نامية أخرى واجهت تحديات مماثلة. فالسؤال الجوهرى لا يزال مطروحاً: كيف يمكن للدول النامية أن توازن بين

٦. بانياس عدنان جلوب، و ثناء محمد صالح. (كانون الاول، ٢٠٢٣). الحركة النسوية العراقية، اتجاهاتها، أبعادها، انجازاتها.
٧. حسن لطيف كاظم الزبيدي. (٢٣ ٥، ٢٠٢٠). التطورات الاقتصادية والاجتماعية في عهد الملكية العراقية مع تحليل للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة. تاريخ الاسترداد ٢ / ٤ / ٢٠٢٥، من موقع الدكتور حسن الزبيدي.
٨. حنا بطاطو. (٢٠٠٠). الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية.
٩. خيرى عبد الرزاق جاسم. (بلا تاريخ). اشكالية الهوية الوطنية في العراق وسبل ترسيخها. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية(٣)، الصفحات ٢٣٧-٢٣٨.
١٠. سارة مالك حميد الشوك. (٢٠٢١). اثر انقلاب بكرصدي في الحياة السياسية العراقية جمعوية الاصلاح الشعبي نموذجاً. برلين المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
١١. شبكة تلفزيون الشرق الاوسط. (٢٠٢٣). من ثورة العشرين الي النهضة النسائية، جانب من سيرة المرأة العراقية. ارفع صوتك.
١٢. صالح خضر محمد. (نيسان، ٢٠٠٧). التاريخ الاقتصادي لنفط كركوك. مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية(٣).
١٣. صلاح الدين الناهي. (١٩٥٥). مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي. بغداد: مطبعة دار المعرفة.
١٤. صلاح الدين الناهي. (١٩٥٥). مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي. بغداد: دار المعرفة.
١٥. عبد الرزاق الحسني. (١٩٨٨). تاريخ العراق السياسي الحديث. بغداد: دار الشؤون الثقافية.
١٦. عبد الرزاق العبيدي. (١٩٨١). الاقتصاد العراقي في العهد الملكي. بغداد: دار الحكمة.
١٧. عبد العزيز فكرة. (٢٠١٧). العلاقات الاجتماعية من منظور سوسيولوجي. (الثالث عشر)، الصفحات ٤٩٧-٥٠٢.
١٨. عبد حسين عبدمحسن سوسه، و نوال زغير عذاب الخفاجي. (١٧ ٢، ٢٠٢٢). تطور البنية الاجتماعية العراقية (١٩٢١-١٩٥٨). مجلة اوروك للعلوم الانسانية(المجلد الخامس عشر)، الصفحات ١٥٠-١٦١.
١٩. عزيز السيد جاسم. (بلا تاريخ). الاصلاح الزراعي والمسألة الفلاحية. بيروت: المؤسسة العامة للدراسات والنشر.
٢٠. عمار جبار محمد الطائي. (٢٠٢٢). الهوية الوطنية وأثرها في بناء الدولة العراقية الحديثة (١٩٢١-١٩٥٨). المجلة العراقية للعلوم السياسية(٦٤)، الصفحات ٢١٣-٢٤٠.
٢١. غصون مزهر حسين المحمداوي. (٢٠٠٥). التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة ١٩٥٨-١٩٦٨. اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية التربية للبنات جامعة بغداد. بغداد: جامعة بغداد - كلية التربية للبنات.
٢٢. فارس ابراهيم الكاتب. (٢٠٠٩). حلف بغداد في صحيفة الزمان. معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا.

٢٣. كامل علاوي الفتلاوي، و حسن لطيف الزبيدي. (٢٠١٧). العراق تاريخ اقتصادي التطورات الاقتصادية في ظل الحكم الملكي ١٩٢٢-١٩٥٨. (عماد عبد اللطيف سالم سالم، المحرر) بغداد: دار الحكمة.
٢٤. كمال مظهر احمد. (١٩٨١). الطبقة العاملة الكردية، التكوين وبداية التحرك. بيروت: دار الكتب.
٢٥. ماجد خالد احمد عيسى. (آذار، ٢٠٢٥). تاريخ العراق الاقتصادي منذ نهاية الحكم العثماني وحتى عام ١٩٥٨. مجلة الجامعة العراقية (٥).
٢٦. محمد ازهر السماك. (بلا تاريخ). دور البترول في تغيير المجتمع العراقي.
٢٧. محمد بن علي بن السيد عيسى آل كمال الدين. (١٩٧١). ثورة العشرين في ذكراها الخمسين معلومات ومشكلات الثورة العراقية الكبرى لسنة ١٩٢٠ (الإصدار ١). (مقدم عبد الحسن الفياض، المحرر، سيمون اكرم العباس، و غيث يوسف محفوظ، المترجمون) مطبعة التضامن.
٢٨. مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية. (١٣ شباط، ٢٠٢٥). الاقتصاد العراقي بين حتمية السوق وثقافة القطاع العام. (حسين علي حسين، المحرر) تاريخ الاسترداد ٦ / ٦ / ٢٠٢٥، من <https://fcds.com/economical/> ٢٠١٧.
٢٩. مظفر عبود حمودي، و ماجد جاسم عيادة. (ايلول، ٢٠١٥). الاراضي الزراعية في العراق تشريعاتها-مشاكلها والحلول. تاريخ الاسترداد ١٠ تموز، ٢٠٢٥، من مركز البيان للدراسات والتخطيط:
٣٠. معهد الدراسات الاستراتيجية. (٢٠٠٦). <https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/ytgh.pdf> ٩٧/٠٩/٢٠١٥
٣١. مكي حبيب المؤمن. (١٩٧٩). وثبة كانون الثاني أسطع صورة لانتصار الشارع على السلطة المقدمات - الاحداث والنتائج. مجلة كلية الاداب جامعة البصرة (١٤).
٣٢. مليحة جبار عبد الكعبي. (٢٠١٩). جدلية الدور الاقتصادي للدولة وإشكالية التنمية الاقتصادية في العراق. اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، ٦٣-٦٤. الديوانية، العراق / القادسية: جامعة القادسية.
٣٣. نوري خليل البرازي. (١٩٦٦). الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق. القاهرة.
٣٤. نوري سعدون عبدالله. (ايار، ٢٠٢٤). البناء الاجتماعي والتغير في المجتمع (دراسة ميدانية في جزيرة الخالدية). مجلة الدراسات المستدامة (العدد (٢))، الصفحات ١٣٦٦-١٣٩١.
٣٥. وسام هادي عكار. (٢٠١٢). لمحة تاريخية عن التعليم الاهلي في العراق ١٩١٤-١٩٥٨. المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

## References

- P. (2009). Iraq ، & Heine ، N.، Hans J under the Monarchy (1921-1958) In From Mesopotamia to Iraq: A Concise History. University of Chicago Press.
- A. (1994). The Economy of ، Alnasrawi. ١ Destruction of ، Wars، Iraq: Oil

1950–2010. ‘Development and Prospects  
: Greenood Press. واشنطن  
G. (2021). Iraq: Development ‘Vadim.٢  
through the Agriculture Reconstruction.  
Avans University of Applied Sciences.